

مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي

The Employee Hearing Procedure in The Context of Digital Transformation

الباحث: مراد البورقادي

باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس -
متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية

ملخص:

تعد مسطرة الاستماع إحدى أهم الضمانات القانونية المقررة للأجير لحمايته في حالة الفصل التأديبي، بما تكفله من حق في الدفاع عن نفسه، غير أن تنظيم هذه المسطرة ظل مرتبطاً في صورته التقليدية، بالحضور الفعلي للأجير داخل فضاء الشغل، وهو ما لم يعد منسجماً مع التحولات الرقمية المتسارعة وانتشار أنماط العمل المستجدة، ولا سيما العمل عن بعد. وتطرح هذه التحولات إشكالية إمكانية توظيف الوسائل الرقمية في هذه المسطرة، وإجراء جلسة الاستماع عن بعد وتوثيق مخرجاتها، كما تثير الرقمنة تساؤلات قانونية تتصل بحجية هذه الوسائل الالكترونية، وضمان حقوق الدفاع، وسلامة الإجراءات. لذلك تهدف هذه الدراسة إلى بحث مدى قابلية مسطرة الاستماع التقليدية للتحويل إلى مسطرة رقمية، في ضوء المبادئ العامة المؤطرة لعلاقة الشغل، وتنتهي الدراسة إلى إبراز الحاجة لتطوير الإطار القانوني بما يستوعب التحولات التكنولوجية ويضمن فعالية مسطرة الاستماع وعدالتها. الكلمات المفتاحية: مسطرة الاستماع، الفصل التأديبي، الرقمنة، العمل عن بعد، الإثبات الالكتروني.

Abstract:

The employee hearing procedure is a fundamental safeguard of the right to defence in disciplinary dismissal. Digitization and remote work raise new legal challenges concerning electronic notification, remote hearings, and the hearing procedure while assessing the digitalized digital documentation. This study examines the possibility of value of electronic means and the safeguards required to protect procedural rights. It highlights the penitentiary need to adapt the legal framework to technological developments while ensuring the fairness, security, and effectiveness of the procedure.

Keywords: Employee Hearing Procedure, Disciplinary Dismissal, Digitization, Remote Work, Electronic Evidence.

مقدمة:

تعتبر مسطرة الاستماع للأجير إحدى أهم الضمانات الجوهرية التي أرساها المشرع المغربي في مدونة الشغل 2922 لحماية الأجير، في حالة الفصل التأديبي، وذلك بهدف ضمان توازن العلاقة التعاقدية بين طرفي عقد الشغل، خصوصاً في مواجهة سلطة المشغل في اتخاذ قرار فصل الأجير من العمل بسبب ارتكابه لخطأ جسيم، عبر منحه فرصة للدفاع عن نفسه وتقديم توضيحاته عبر الاستماع له بخصوص الأفعال المنسوبة إليه، وذلك في إطار شكليات محددة، قبل إصدار أي قرار يمكن أن يمس مصدر عيشه واستقراره المهني، وأي خرق لهذه الضمانات المقررة لفائدة الأجير في مسطرة الاستماع 2923 يجعل قرار الفصل متسماً بالتعسف وغير مشروع قانوناً.

2922 - مدونة الشغل، ظهير شريف رقم 1.03.194 صادر في 14 رجب 1424 (11 شتنبر 2003)، الجريدة الرسمية عدد 5167 بتاريخ 8 أكتوبر 2003، ص 3430.

2923 - انظر المواد من 62 إلى 65 من مدونة الشغل.

وفي ظل إفرزات العولمة وما صاحبها من تقدم وتحول تكنولوجي وراقي على عالم الشغل، وظهور أنماط عمل جديدة؛ كالعمل عن بعد، والعمل عبر المنصات الرقمية... الأمر الذي فرض واقعا جديدا في ميدان الشغل، بحيث لم تعد المقابلة 2924 تدبر بذات الوسائل التقليدية، بل أصبحت تعتمد أيضا على التطور الرقمي، بحيث يشكل هذا الأخير تحديا مهما للأنظمة القانونية، وذلك في مدى مواكبة هذا التحول ومسايرته.

ذلك أن الحاجة إلى تطور القانون وفق النموذج الاقتصادي الرقمي، قد أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن إنكارها 2925، خاصة في ظل إشكالات نمط العمل عن بعد، وما يطرحه من تحديات واقعية وقانونية في ضبط وتأطير علاقات الشغل الجديدة، وكذا تأثير الرقمنة على الأسس التقليدية المؤطرة لعلاقة الشغل، فنتيجة للتقدم الرقمي المذهل الذي أصبحنا نعيشه اليوم خصوصا مع توفر شبكة الانترنت وتعدد الوسائط الإلكترونية أصبح بإمكان المشغلين إدارة أعمالهم بسرعة قياسية، وفي ذات الوقت أتاح للأجراء فرص عمل جديدة، حيث حولت هذه الثورة الرقمية الحديثة مجال العمل التقليدي المحدود بالزمان والمكان إلى مجال عمل افتراضي لا محدود.

وإذا كانت مدونة الشغل قد نصت على الشكليات التقليدية الواجب اتباعها وعدم خرقها في حالة الفصل التأديبي للأجير، فإن تطور البيئة الرقمية وبروز نمط العمل عن بعد 2926 الذي يعتبر من تجليات تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك بالانتقال من الفضاء التقليدي للعمل الذي هو مقر المقابلة إلى الفضاء الإلكتروني للعمل، حيث أن تنفيذ عقد الشغل يكون في مكان بعيد عن المشغل، وبالتالي بات من الممكن استخدام الوسائل الرقمية مثل البريد الإلكتروني، والاجتماعات الافتراضية (تقنيات التناظر المرئي صوت وصورة) إلى غير ذلك من الوسائط الرقمية، وهكذا تجد المقابلة نفسها في ظل هذا التحول الرقمي، أمام اعتماد الوسائل التكنولوجية عند مباشرة المشغل سلطته التأديبية والتفعيل الرقمي لمسطرة الفصل، إذ يثار الإشكال في كيفية الاستماع للأجير العامل عن بعد في حالة تواجده في مكان بعيد عن المشغل خاصة مع التطور التكنولوجي، وكذا إمكانية اعتماد هذه الوسائل الرقمية في مسطرة الاستماع وحدود مشروعيتها.

وتأسيسا على ذلك نطرح الإشكالية التالية: ما مدى قدرة مدونة الشغل المغربية على مواكبة التحول الرقمي واحترام شكليات وضمانات مسطرة الاستماع للأجير؟ وما مدى قابلية هذه المسطرة للرقمنة وما حدود المشروعية القانونية لذلك؟

وسنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال التقسيم التالي:

المطلب الأول: استخدام الرقمنة في الإجراءات القبلية لمسطرة الاستماع

المطلب الثاني: استخدام الرقمنة في الإجراءات اللاحقة لمسطرة الاستماع

المطلب الأول: استخدام الرقمنة في الإجراءات القبلية لمسطرة الاستماع

باعتبار مسطرة الاستماع للأجير مختلف تلك الشكليات والإجراءات التي يجب على المشغل اتباعها قبل إنهاء عقد الشغل، وذلك لكونها ضمانا جوهرية أقرها المشرع لحماية الأجير في حالة ارتكابه لخطأ جسيم قد يعرضه للفصل من العمل، حيث نصت المادة 62 من مدونة الشغل على أنه "يجب، قبل فصل الأجير، أن تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه بالاستماع إليه من طرف المشغل أو من ينوب عنه بحضور مندوب الأجراء أو الممثل النقابي بالمقابلة الذي يختاره الأجير بنفسه، وذلك داخل أجل لا يتعدى ثمانية أيام ابتداء من التاريخ الذي تبين فيه ارتكاب الفعل المنسوب إليه.

يحرر محضر في الموضوع من قبل إدارة المقابلة، يوقعه الطرفان، وتسلم نسخة منه إلى الأجير.

إذا رفض أحد الطرفين إجراء أو إتمام المسطرة، يتم اللجوء إلى مفتش الشغل".

2924 - عرف المشرع المغربي في ديباجة مدونة الشغل المقابلة بأنها: "خلية اقتصادية واجتماعية تتمتع باحترام حق الملكية الخاصة وتلزم باحترام كرامة الذين يشتغلون بها وضمان حقوقهم الفردية والجماعية، كما تعمل على تحقيق التقدم الاجتماعي لأجرائها خاصة فيما يتعلق بأمنهم المادي ورعاية مما لديهم".

2925 - عبد المنعم أكنيدي، علاقات الشغل الرقمية، مجلة الحقوق، العدد 23، سنة 2021، ص 11.

2926 - للمزيد من التفصيل حول العمل عن بعد، انظر، عبد الإله المالك الحلايلي، التنظيم القانوني للعمل عن بعد، مطبعة دار نشر المعرفة، المغرب، طبعة 2021.

وبذلك تعد الإجراءات السابقة لجلسة الاستماع للأجير حجر الأساس في ضمان سلامة المسطرة، وبفعل التحولات الرقمية وتأثيرها على بيئة العمل، فإن هذه الإجراءات الشكلية للفصل التأديبي لم تسلم بدورها من هذه التحولات، فالوسائط الرقمية كالبريد الإلكتروني، وتطبيقات عقد الاجتماعات عن بعد عبر تقنيات التواصل المرئي... فتحت المجال للنقاش حول إمكانية استخدام هذه الوسائل وغيرها في إجراءات تنفيذ مسطرة الاستماع، من تبليغ الاستدعاء للأجير لحضور جلسة الاستماع بالطرق الرقمية (الفقرة الأولى) مروراً بعقد هذه الجلسة عن بعد (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: رقمنة استدعاء الأجير لجلسة الاستماع

ألزم المشرع المغربي المشغل في المادة 62 من مدونة الشغل الذي يعتزم تطبيق العقوبة التأديبية في حق الأجير المرتكب لخطأ مهني، أن يتيح له فرصة الاستماع إليه قبل اتخاذ عقوبة الفصل في حقه، وذلك من أجل الدفاع عن نفسه إزاء الفعل المنسوب إليه، غير أن هذه المادة لم تبين طريقة استدعاء الأجير ولا كيفية تبليغ هذا الاستدعاء ولا مضمونه. إلا أنه وبالرجوع إلى الاجتهاد القضائي المغربي في هذا الإطار 2927 نجد أنه قد حدد مجموعة من البيانات التي يجب توفرها في الاستدعاء، وهي:

- الأخطاء المنسوبة للأجير،

- تاريخ وساعة جلسة الاستماع،

- مكان إجراء جلسة الاستماع،

- وحق الأجير في المؤازرة في جلسة الاستماع سواء من طرف مندوب الأجراء أو الممثل النقابي إن وجد.

وبالرجوع إلى قانون العمل الفرنسي 2928، فإنه وعلى خلاف مدونة الشغل المغربية، نجده ينص في الفصل 2-1232 L 2929 على أنه يجب على المشغل الذي يعتزم فصل أجير ما أن يقوم باستدعائه بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل، أو رسالة تسلم باليد مقابل وصل، وأن تبين هذه الرسالة موضوع الاستدعاء، مع احترام مدة لا تقل عن خمسة أيام عمل قبل تاريخ انعقاد الجلسة. كما أن محكمة النقض المغربية ذهبت في قرار لها 2930، إلى وجوب أن يتضمن الاستدعاء البيانات الكافية ضماناً وصيانة لحقوق دفاعه، وأن قيام المشغلة بالاستماع إلى الأجير دون استدعاء بشكل مفاجئ يتعارض مع حقه في الدفاع عن نفسه مما يشكل إخلالاً بمسطرة الفصل، ومتسماً بالتعسف يستحق عنه الأجير التعويض.

وفي إطار السياق الرقمي وما شهدته من تحولات في مجال الشغل يطرح السؤال حول مدى إمكانية اعتماد الوسائط الرقمية؛ مثل البريد الإلكتروني أو التطبيقات الذكية كالتواتساب، أو رسالة نصية قصيرة (SMS) في استدعاء الأجير لجلسة الاستماع، ومدى مشروعية هذه الوسائل الرقمية الحديثة في إثبات التبليغ وحجيتها.

وفي هذا السياق نجد أن محكمة النقض الفرنسية اعتبرت في قرار لها أن إرسال الاستدعاء عبر الفاكس لا يعتد به، وذلك لكونه لا يضمن إثبات التوصل واحترام أجل الخمسة أيام عمل 2931.

وفي واقعة فصل مجموعة من الأجراء في فرنسا سنة 2010، بعد أن توصلوا برسالة استدعاء إلى جلسة استماع عبر رسالة نصية قصيرة (SMS) من مشغلهم، الأمر الذي أثار موجة من الانتقادات النقابية وكذا الإعلامية، واعتبر الأمر مساً بكرامة الأجير، وتفرغاً

2927 - وزارة الاقتصاد والمقاولات الصغرى والتشغيل والكفاءات، مذكرة توضيحية لأحكام المادة 62 من مدونة الشغل على ضوء الاجتهاد القضائي، ص 27، 28، 29، 30.

2928 - منشور على البوابة الرسمية Légifrance، تم الاطلاع بتاريخ 03 دجنبر 2025 على الساعة 23:50.

2929 - L'employeur qui envisage de licencier un salarié le convoque, avant toute décision, à un entretien préalable.

La convocation est effectuée par lettre remise en main propre contre décharge. Cette lettre indique l'objet de la convocation.

L'entretien préalable ne peut avoir lieu moins de cinq jours ouvrables après la présentation de la lettre recommandée ou la remise en main propre de la lettre de convection.

2930 - قرار عدد 638 الصادر بتاريخ 10 يوليوز 2018 في الملف الاجتماعي عدد 2018/1/5/218 منشور بمجلة نشرة قرارات محكمة النقض، الغرفة الاجتماعية، مطبعة ومكتبة الأمنية، العدد 37، ص 62 و 63.

2931 - أوردته السعدية أسكور، الخطأ الجسيم للأجير في الزمن الرقمي، مجلة القانون والأعمال الدولية، الإصدار رقم 59، غشت/شتنبر 2025، ص 9.

لضمانة الاستماع من مضمونها القانوني للدفاع عن نفسه، وقد طعن في القرار أمام القضاء الاجتماعي الذي اعتبر المسطرة مشوبة بعيب شكلي²⁹³².

إلا أن الاعتماد على الرسائل الالكترونية في المراسلات بين المشغل والأجير واستخدام الرقمنة في إطار التراسل، لإستدعاء الأجير لجلسة الاستماع، نجد أن المشرع المغربي لم ينص على طريقة استدعاء الأجير لهذه الجلسة، وبالتالي فإنه يبقى من وجهة نظرنا أن استخدام الرقمنة في استدعاء الأجير خاصة عبر البريد الالكتروني أو تطبيقات المراسلة المهنية أمرا مقبولا، وذلك بالنظر لما أصبحت تعرفه وسائل الاتصال والتواصل التكنولوجي من تطور، وكذا مع ظهور أنماط عمل جديدة الأمر الذي يحتم استعمال هذه الوسائل الرقمية، شريطة إثبات التوصل من طرف الأجير، وعدم المس بحقه في الدفاع... وهو الأمر الذي يتطلب ضبط تشريعي، لأن الرقمنة اليوم أصبحت تستخدم بشكل دائم وفي جميع المواقع خصوصا مع نمط العمل عن بعد والذي يعتمد فيه في الغالب على الوسائط الرقمية للتراسل والتواصل بين طرفي علاقة الشغل.

الفقرة الثانية: جلسة الاستماع عن بعد بين حدود المشروعية والتحديات الرقمية

بالرجوع إلى المادة 62 من مدونة الشغل يتضح أن المشرع أكد بصيغة الوجوب على أن تتاح للأجير فرصة الدفاع عن نفسه بالاستماع إليه من طرف المشغل أو من ينوب عنه بحضور مندوب الأجراء أو الممثل النقابي في أجل لا يتعدى ثمانية أيام ابتداء من التاريخ الذي تبين فيه ارتكاب الفعل المنسوب إليه.

فالغاية من الاستماع إلى الأجير منحه فرصة الدفاع عن نفسه، بتبرير الخطأ المرتكب، أو الاعتذار عنه بكيفية قد تجعل المشغل يتراجع عن العقوبة المتخذة، أو يضعف من حداثتها²⁹³³.

والملاحظ أن مدونة الشغل لم تنص صراحة على مكان الاستماع للأجير، وبالتالي يمكن أن يتم في فضاء المقابلة أو عن بعد عبر أي وسيلة رقمية. فمع التطور المتزايد في وسائل الاتصال والتواصل الرقمية، أصبحت تقنية الفيديو تستخدم في بيئة العمل، وذلك بالتواصل عن بعد بين المشغل والأجير، وهذا فرضته أيضا جائحة كورونا 19 باعتتماد تقنيات الاتصال عن بعد كتنظيم الاجتماعات، وأيضا أداء العمل عن بعد، مما تطرح معه إشكالية الاستماع للأجير عن بعد عبر تقنية التواصل المرئي (صوت وصورة).

في ضوء هذه الإشكالية حول مدى اعتبار إمكانية عقد جلسة الاستماع عن بعد جائزة خاصة في بعض الحالات، فإنه بالرجوع لمحكمة النقض الفرنسية، فقد أقرت بإمكانية عقد جلسة الاستماع عن بعد، خاصة في حالة العمل عن بعد (télétravail)، حيث يعتبر منزل الاجير هو نفسه مكان العمل، كما أننا في عصر رقمي أصبحنا نتحدث فيه عن وجود مقابلة افتراضية (L'entreprise virtuelle)²⁹³⁴ لا تعترف بوحدة المكان ولا بالحدود الجغرافية التي تحكم المقابلة في شكلها التقليدي، وبناء على ذلك اعتبر الاجتهاد القضائي الفرنسي أن المقابلة يمكن أن تجرى خارج مقر المقابلة أو مكان تنفيذ العمل في هذه الحالات، أو إذا وجد سبب مشروع يبرر ذلك مثل الوباء أو إغلاق إداري²⁹³⁵.

غير أن الاستماع للأجير عن بعد عبر الوسائط الرقمية في الاتصال يجب أن تخضع لضوابط لكي تتمتع الجلسة بالمشروعية، وذلك بضمان هوية الأطراف الأجير والمشغل أو من ينوب عنه، بواسطة منصة رقمية آمنة أو حساب مهني، وتمكين الأجير من الاستعانة بمندوب الأجراء أو ممثل نقابي إن وجد أثناء الجلسة الرقمية عن بعد، وتحرير محضر رسمي في هذا الإطار يتضمن: وسيلة الاتصال المستعملة، موافقة الأجير على اعتمادها، ثم ضمان اتصال جيد يحول دون انقطاع الجلسة أو المس بوضوح التواصل، وتوقيع المحضر، الأمر الذي يقودنا إلى مسألة التوقيع الإلكتروني ما دام أن الأطراف لا يجمعهم مجلس واحد، وهو ما خصه المشرع المغربي

2932 - السعدية أسكور، مرجع سابق، ص 9.

2933 - محمد الكشيور، إنهاء عقد الشغل، بدون مطبعة، طبعة 2008، ص 144.

2934 - ياسين النعماني، التحولات المؤسساتية للشغل في ظل التطورات التكنولوجية، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويدي، السنة الجامعية 2017/2018، ص 14.

2935 - السعدية أسكور، مرجع سابق، ص 724.

بتنظيم قانوني في القانون رقم 53.05 المتعلق بتبادل المعطيات القانونية بطريقة إلكترونية²⁹³⁶، حيث منح للتوقيع الإلكتروني نفس القوة الثبوتية للتوقيع اليدوي.

ويبقى في رأينا إجراء جلسة الاستماع عن بعد جائزا خاصة مع التطور الرقمي المتسارع وما أصبحت تحتاجه بيئة العمل من وجود افتراضي يحتم استخدام الرقمنة بشكل يتماشى والتحول التكنولوجي في عالم الشغل، إلا أن ذلك يجب أن يكون وفق ضوابط ومعايير محددة لحق الأجير في الدفاع وبضمانات إجرائية واضحة.

خاصة إذا علمنا أنه في قانون المسطرة الجنائية الجديد رقم 03.23 القاضي بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01، أجاز في القسم الخامس منه استعمال تقنيات الاتصال عن بعد وذلك في المادة 11-595 "حيث يمكن للنياحة العامة أو قاضي التحقيق أو المحكمة تلقائيا أو بناء على طلب من الدفاع أو أحد الأطراف، إذا وجدت أسباب جدية وكلما اقتضت الحاجة لذلك، أن تلجأ بعد موافقة المتهم أو المشتبه فيه... إلى مباشرة إجراءات البحث أو التحقيق أو المحاكمة عن بعد". وبذلك إذا أسقطنا هذه المادة على مسطرة الاستماع فإنه يمكن القول بإمكانية الاعتماد بتقنيات التواصل عن بعد الرقمية في جلسة الاستماع للأجير.

المطلب الثاني: استخدام الرقمنة في الإجراءات اللاحقة لمسطرة الاستماع

بعد القيام بإجراءات جلسة الاستماع يتعين على المشغل سلك مجموعة من الإجراءات الأخرى، التي تتبع مرحلة الاستماع للأجير، ولعل أهمها اللجوء إلى مفتش الشغل في حالة تعذر هذه المسطرة وذلك برفض أحد الطرفين إجرائها أو إتمامها، ثم إجراء اتخاذ مقرر الفصل وتبليغه للأجير وتوجيه نسخة منه لمفتش الشغل.

وبذلك فإن الإشكال المطروح هنا يتمحور حول مدى إمكانية استخدام الرقمنة في هذه الإجراءات، وحدود مشروعية ذلك، خاصة مع التطور الرقمي الكبير الذي عرفه ميدان الشغل في اعتماد الوسائط الرقمية في المراسلات خصوصا في ظل ظاهرة العمل عن بعد، بحيث أن الرقمنة قد تكون من بين الحلول المعتمدة في هذه الإجراءات اللاحقة لجلسة الاستماع للأجير. وعليه سنتطرق لرقمنة الإشعار بمقرر الفصل وتبليغه للأجير (الفقرة الأولى)، ثم توجيه نسخة من مقرر الفصل لمفتش الشغل عبر الوسائط الرقمية (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: رقمنة الإشعار بمقرر الفصل وتبليغه للأجير

عندما يتخذ المشغل القرار بفصل الأجير عن العمل فلا يمكن أن يبلغ له مقرر الفصل شفاهيا أو بواسطة أحد أجراءه²⁹³⁷، فهذا النوع غير جائز قانونا، ذلك أن إشعار الأجير بقرار الفصل من العمل يعد إجراء جوهريا في مسطرة الفصل، وحاسما في إنهاء العلاقة الشغلية.

فمن خلال المادة 63 من مدونة الشغل، يلزم المشغل بتسليم مقرر الفصل إلى الأجير المعني يدا بيد مقابل وصل، أو بواسطة رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل داخل أجل ثمان وأربعين ساعة من تاريخ اتخاذ المقرر المذكور.

وبالرجوع للقانون المقارن، خاصة في فرنسا، نجد الفصل 6-1232²⁹³⁸ من قانون العمل الفرنسي ينص على أنه في حالة قرر المشغل فصل الأجير فإنه يجب أن يبلغه بقراره عن طريق رسالة مضمونة مع الإشعار بالتوصل، ويجب أن تتضمن هذه الرسالة السبب أو الأسباب التي يستند إليه المشغل في قرار الفصل.

²⁹³⁶ - القانون رقم 53.03 المتعلق بتبادل المعطيات القانونية بطريقة إلكترونية، ظهير شريف رقم 1.07.129 صادر في 30 نوفمبر 2007، الجريدة الرسمية عدد 5584 بتاريخ 6 دجنبر 2007، ص 37 و38.

²⁹³⁷ - بشرى العلوي، الفصل التعسفي للأجير على ضوء العمل القضائي، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء - الطبعة الثانية، ماي 2007، ص 46.

²⁹³⁸ - Lorsque l'employeur décide de licencier un salarié, il lui notifie sa décision par lettre recommandée avec avis de réception.

Cette lettre comporte l'énoncé du ou des motifs invoqués par l'employeur.

Elle ne peut être expédiée moins de deux jours ouvrables après la date prévue de l'entretien préalable au licenciement auquel le salarié a été convoqué.

فالمشرع لم يجعل الكتابة ركنا لوجوب الإشعار بالفصل، وإنما هي شرط للإثبات فقط، وبالتالي فإن للمشغل إمكانية الإثبات بما يقوم مقام الكتابة²⁹³⁹، وبذلك فإن رسالة الإشعار بمقرر الفصل ينبغي اعتبارها وسيلة إثبات فقط وليست شرط صحة، وهو ما ذهب إليه الاجتهاد القضائي الفرنسي حيث اعتبر هذا الشكل ليس سوى وسيلة إثبات قانونية، ويمكن اعتماد أي وسيلة أخرى تحقق نفس الغرض الإثباتي، بشرط إمكانية التحقق من تاريخ الإرسال والتوصل²⁹⁴⁰.

وفي إطار السياق الرقمي للإجراءات اللاحقة لمسطرة الاستماع، يطرح السؤال حول إمكانية تبليغ مقرر الفصل للأجير عبر الوسائط الرقمية؛ وذلك عن طريق البريد الإلكتروني المهني، أو رسالة إلكترونية، أو عن طريق أي تطبيق للتواصل والتراسل... فبالنظر أن مدونة الشغل لم تنص صراحة على إمكانية تبليغ مقرر الفصل للأجير عبر البريد الإلكتروني أو أي وسيلة رقمية أخرى. إلا أنه بالرجوع إلى القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، فإننا نجد قد فتح الباب للإعتراف بالرسائل الإلكترونية وأضفى عليها الحجية القانونية، شريطة التحقق من مصدرها وسلامة توقيعها الإلكتروني²⁹⁴¹، الأمر الذي قد يدعم مشروعية رقمنة إجراءات الفصل في إطار قانوني واضح. فالتراسل الإلكتروني عبر التطبيقات الرقمية أصبح ضرورة ملحة لتسهيل التواصل بين طرفي العلاقة الشغلية، وكذا علم الأجير بقرار المشغل بشكل رقمي دون الحاجة للتعقيدات التقليدية، خاصة مع بروز نمط العمل عن بعد وما يطرحه من تحديات تقتضي التعامل مع مسطرة الفصل بطريقة خاصة، غير أن الإشكال قد يبقى مطروحا حول مدى استجابة مقرر الفصل عبر الرسائل الإلكترونية للضمانات الشكلية المطلوبة قانونا لتبليغ الأجير بهذا القرار.

الفقرة الثانية: توجيه نسخة من مقرر الفصل لمفتش الشغل عبر الوسائط الرقمية

أوجب المشرع المغربي من خلال المادة 64 من مدونة الشغل بضرورة توجيه المشغل لنسخة من مقرر الفصل إلى مفتش الشغل، مع ملاحظة أن هذه المادة لم تقيد إشعار المفتش بأي قيد زمني، ويرى أحد الفقهاء²⁹⁴² أن الغاية من هذا الإجراء هو إخبار والاستعداد في حالة إذا ما طلب الأجير الشروع في مسطرة الصلح قبل رفع الدعوى إلى المحكمة. ويبقى سلوك هذا الإجراء من طرف المشغل إلزامي لسلامة مسطرة الفصل التأديبي، وبالتالي فإن إغفال إعلام مفتش الشغل بمقرر الفصل يجعل المسطرة معيبة، ويعتبر الفصل هنا فصلا تعسفيا للأجير، وهو ما يستقر عليه قضاء محكمة النقض²⁹⁴³. وفي إطار التطور الرقمي في مجال الشغل، وما عرفته الإدارة المغربية من تحول تكنولوجي عبر اعتماد الوسائط الإلكترونية الحديثة، وتقديم خدمات إدارية رقمية، فإنه يطرح التساؤل حول مدى إمكانية استخدام الوسائل الرقمية في هذا الإطار من طرف المشغل لتوجيه نسخة من مقرر الفصل لمفتش الشغل، كالإرسال عبر منصة رقمية رسمية (مهنية)، أو عبر البريد الإلكتروني المهني للإدارة (مفتشية الشغل)، وذلك بما ينسجم مع متطلبات السرعة، والأشفية، وتتبع المعاملات الإدارية بشكل رقمي. خاصة وأن الفقرة الأولى من المادة 64 لم تنص على الطريقة التي يتم بها توجيه المشغل نسخة من مقرر الفصل لمفتش الشغل، كما أن هذه المادة لم تشترط التوصل الفعلي من طرف هذا الأخير، وإنما توجب فقط توجيه هذه النسخة له، وهو ما ذهب إليه

2939 - محمد سعيد بناني، قانون الشغل بالمغرب في ضوء مدونة الشغل علاقات الشغل الفردية، الجزء الثاني، المجلد الثاني، بدون مطبعة، طبعة يناير 2007، ص 873.

2940 - أوردته السعدية أسكور، مرجع سابق، ص 725.

2941 - انظر المواد من 1 إلى 6 من القانون رقم 53.05، مرجع سابق.

2942 - Abdellah Boudahrain, le droit du travail au Maroc, édition al modariss Casablanca 2005, Tome 2, p, 182.

2943 - قرار عدد 1329 صادر عن محكمة النقض بتاريخ 2013/10/10، ملف اجتماعي عدد 2012/2/5/1709، أوردته عبد الله أيت سي، الخصوصيات المسطرية لنزاعات الشغل الفردية في القانون المغربي، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سلا، السنة الجامعية 2019/2018، ص 24.

محكمة النقض في قرار لها²⁹⁴⁴. وبذلك فإن توجيه نسخة من مقرر الفصل لمفتش الشغل يمكن أن يكون بأي طريقة بما فيها الوسائط الرقمية، عبر البريد الإلكتروني الإداري، أو عبر منصة رقمية مهنية مخصصة لهذا الشأن. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات أطلقت منصة رقمية تحت مسمى شغل كوم (choghlcom)، وتهدف هذه المنصة لتحديث وتبسيط آليات اشتغال مفتشي الشغل، من خلال تفليص العمل الورقي، وتسهيل الولوج إلى المعطيات والمراسلات المرتبطة بنشاط تفتيش الشغل. إلا أن هذا النظام يبقى داخليا موجها حصريا لمفتشي الشغل والأطباء والمهندسين المكلفين بتفتيش الشغل والمديرين الإقليميين والجهويين، دون انفتاحه على المشغلين أو الأجراء. وبذلك ينبغي تطوير هذا النظام الرقمي لتجاوز النواقص وانفتاحه على أطراف الإنتاج، أو إحداث منصة مهنية خاصة بالمشغلين والأجراء، والتي من شأنها أن تحدث تطورا جذريا في طريقة تدبير العلاقة بين مفتشية الشغل وطرقي علاقة الشغل، خاصة المشغل، وذلك فيما يخص إيداع محضر الاستماع أو نسخة من مقرر الفصل عبر وسائط رقمية، دون الحاجة للطرق التقليدية كالإرسال في البريد العادي أو المضمون، أو التنقل إلى مقرات المديرين. فمع التحول الرقمي أصبحت الحاجة ملحة في اعتماد واستخدام الوسائط الرقمية في المراسلات، وذلك تبسيطا للإجراءات الشكلية وتسهيلا للمعاملات الإدارية مع المشغلين والأجراء. ويبقى الامر مشروطا بعدم المساس بحقوق الأجير في استعمال هذه الوسائل الرقمية. كما أن الامر يطرح إشكالا في كيفية تعامل القضاء مع هذا التحول الرقمي في ميدان الشغل، وهل سيعتد بحجية هذه الوسائل، رغم أن الواقع أصبح يفرضه بقوة.

خاتمة:

وفي الختام، يتضح جليا أن مسطرة الاستماع للأجير في صيغتها التقليدية الحالية لم تعد ملائمة للتحولات الرقمية العميقة في ميدان الشغل، وظهور أنماط العمل الجديدة، خاصة العمل عن بعد وما يفرضه من تحديات واقعية وقانونية، وبذلك فإن الحاجة أصبحت ماسة أكثر من أي وقت مضى، لمواكبة هذا التطور الرقمي بالشكل المطلوب، ذلك أن مدونة الشغل المغربية لم تتطرق للعديد من المواضيع المستجدة بشكل مفصل والتي تبقى في مقدمتها علاقات الشغل الرقمية، حيث أصبحت الضرورة مؤكدة لتجاوز هذا النقص والعمل على إيجاد صيغة قانونية لضبط وتنظيم علاقات الشغل الرقمية، بما فيها تأطير مسطرة الاستماع من الجانب الرقمي مما يسمح باستيعاب هذه التحولات الرقمية واستخدامها بشكل مضبوط قانونا وأكثر وضوحا في هذه المسطرة، دون المساس بجوهر الحماية التي قصدها المشرع لفائدة الأجير. ولعل من أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها في هذا الإطار من خلال هذه الدراسة، يبقى أبرزها:

- ضرورة مراجعة بعض مقتضيات مدونة الشغل، ولا سيما المواد المتعلقة بمسطرة الاستماع، بشكل يسمح بكيفية صريحة لإدماج الوسائل الرقمية ضمن إجراءات هذه المسطرة من استدعاء واستماع وتبليغ، مع تحديد ضوابط قانونية واضحة لاستخدامها تفاديا لأي تأويل متناقض.
- إقرار حجية قانونية محددة للمراسلات الالكترونية في إطار العلاقة الشغلية، شريطة توفر شروط الموثوقية، وإثبات الهوية، والتوصل... انسجاما مع مقتضيات القانون رقم 05.53 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات القانونية.

²⁹⁴⁴ - قرار عدد 775 صادر عن محكمة النقض بتاريخ 2019/05/21، ملف اجتماعي عدد 2018/1/5/377، جاء فيه "إن المادة 64 من مدونة الشغل توجب فقط توجيه نسخة من مقرر الفصل إلى مفتش الشغل، ولا تشترط التوصل الفعلي. والطاعة لما أدلت بما يفيد تبليغ نسخة من مقرر الفصل إلى السيد مفتش الشغل وما يفيد إيداعه بمصلحة البريد في اليوم الموالي لصدوره، فإن المحكمة التي استبعدت هذه الوثيقة بعله عدم التوصل الفعلي بمقرر الفصل من طرف مفتش الشغل، تكون قد أهملت وثيقة قانونية وأسأت تطبيق مقتضيات المادة 64 أعلاه".

- منشور بنشرة قرارات محكمة النقض، الغرفة الاجتماعية، مطبعة ومكتبة الأمانة الرباط، العدد 43، ص 67.

- تنظيم جلسة الاستماع للأجير عن بعد بنص تنظيمي خاص يحدد ضوابط انعقاد هذه الجلسة، ويكفل حضور المؤازرة، ويضبط طرق توثيق محضر الاستماع في صيغة رقمية، ويحمي سرية المعطيات الشخصية.
- إحداث منصات رقمية مؤسسية للتواصل بين المقاولات ومفتشيات الشغل، بما يسمح بإخبار مفتش الشغل بتعذر إجراء المسطرة، وتوجيه نسخة من مقرر الفصل وتبعتها إلكترونيا بشكل آمن يحد من النزاعات المرتبطة بالتبليغ والتوصل.
- تعزيز التكوين الرقمي لكلا طرفي العلاقة الشغلية، ومختلف الفاعلين في مجال الشغل، ضمانا لحسن تنزيل هذه التحولات الرقمية على مستوى التطبيق العملي.
- وخلاصة القول، فإن ادماج الرقمنة في مسطرة الاستماع للأجير يشكل رهانا تشريعيًا وقضائيًا لا يمكن تأجيله، لما له من أثر مباشر على استقرار علاقات الشغل، ولا ينبغي أن ينظر إليه تنازلا عن الحماية القانونية للأجير، بل على العكس، يمثل فرصة حقيقية لإعادة بناء أسس هذه المسطرة بشكل أكثر فعالية، تحقق التوازن بين متطلبات المقاولات الحديثة وحقوق الأجير، وتؤسس لإجراءات تأديبية حديثة، منضبطة ومؤطرة قانونا، وترسخ لعدالة مهنية بما ينسجم مع متطلبات ورهانات العصر الرقمي وذلك دون الإخلال بالحقوق الأساسية للأجراء.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- محمد سعيد بناني، قانون الشغل بالمغرب في ضوء مدونة الشغل، علاقات الشغل الفردية، الجزء الثاني، المجلد الثاني، بدون مطبعة، طبعة يناير 2007.
 - بشرى علوي، الفصل التعسفي للأجير على ضوء العمل القضائي، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ماي 2007.
 - محمد الكشور، إنهاء عقد الشغل، بدون مطبعة، طبعة 2008.
 - عبد الإله المالكي الحلايلي، التنظيم القانوني للعمل عن بعد، مطبعة دار نشر المعرفة المغرب، طبعة 2021.
- #### 2- الأطروحات:

- مليكة العراسي، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وآثارها على علاقات الشغل الفردية، أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية 2015_2016.
- #### 3- الرسائل:

- عبد الله أيت سي، الخصوصيات المسطرية لنزاعات الشغل الفردية في القانون المغربي، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية سلا، السنة الجامعية 2018/2019.
- ياسين النعماني، التحولات المؤسسية للشغل في ظل التطورات التكنولوجية، رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الخامس الرباط، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، السويسي، السنة الجامعية 2017/2018.

4- المقالات:

- السعدية أسكور، الخطأ الجسيم للأجير في الزمن الرقمي، مجلة القانون والأعمال الدولية، الإصدار رقم 59، غشت / شتنبر 2025.
- عبد المنعم أكنيدي، علاقات الشغل الرقمية، مجلة الحقوق، العدد 23، سنة 2021.
- أشرف جنوي، الشغل عن بعد باستعمال وسائط إلكترونية، مجلة أطروحة، العدد الأول، يناير 2020.

5- المجالات:

- مجلة القانون والأعمال الدولية، الإصدار رقم 59، غشت / شتنبر 2025.

- مجلة الحقوق، العدد 23، سنة 2021.

- مجلة أطروحة، العدد الأول، يناير 2020.

6- المنشورات:

- نشرة قرارات محكمة النقض، الغرفة الاجتماعية، العدد 43.

- نشرة قرارات محكمة النقض، الغرفة الاجتماعية، العدد 37.

7- النصوص القانونية:

- القانون رقم 65.99 المتعلق بمدونة الشغل.

- القانون رقم 53.05 المتعلق بتبادل المعطيات القانونية بطريقة إلكترونية.

- قانون العمل الفرنسي الجديد، المنشور على البوابة الرسمية Légifrance.

8- المواقع الإلكترونية:

- موقع juriscassation.cspj.ma

- موقع Légifrance.gov.fr

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

- Les ouvrages :
- ABDELLAH BOUDAHRAN, le droit du travail au Maroc, édition al madariss Casablanca, 2005, Tome 2.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقي

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن
جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
يوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحاكاة المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
ويقضا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعتماد مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيبليوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية

ZDB-ID: 3252561-8 | ISSN: 2509-0291 | CC BY 4.0
Online - Open Access | اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسطات لأجل دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : أمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطلي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام

د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص

د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام

د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية

د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام

د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص

ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير

ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق و جدة

ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي

ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات

ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية

د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص

ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير

ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه

ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه

ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه

ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه

ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثل المجلة في العراق

ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق

ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق

د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر

د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية

د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق

د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -

د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية و السياسية

د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق

د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص

د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص

د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق

ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص

د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص

د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص

ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص

ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط

ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص

د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص

ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام

د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص

د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام

د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب

د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص

د. عبد الله شني : دكتور في القانون الخاص

د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص

د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص

د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص

د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية

د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية

د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثل المجلة في موريتانيا

د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص

د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص

د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com

مجلة
القانون والأعمال
الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بنشر الدراسات
و الابحاث في مختلف فروع القانون

28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
● محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
• محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

919	التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص
931	سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.
• محاور قانون العقار و التعمير	
959	التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان
980	الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
997	دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
1031	توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1047	القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس
1065	تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23
1241	الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النويحي باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
● محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوري دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقييد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhanman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964

La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Aïn Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية

كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.

هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.

إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.

إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع